

وزارة المالية

قرار رقم ٥٩٣ لسنة ٢٠٠٤

بتعديل بعض أحكام قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦

باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون

تنظيم الإعفاءات الجمركية والقرارات المعدلة له :

وبناء على موافقة رئيس مجلس الوزراء بالكتاب رقم ٣٦٦ في ٢٠٠٤/٤/١٧ :

قرر :

(المادة الأولى)

يُبدل بنص البندين أولاً ١/ (و) وثانياً ٢/ (ج) من المادة (٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه النص الآتي :

أولاً ١/ (و) : «ما يشتريه من الأسواق الحرة داخل الدائرة الجمركية وذلك خلال ٤٨ ساعة من وصول الراكب وفي حدود مبلغ ٢٠٠ دولار أمريكي في حالة عدم تتعه بالإعفاء المشار إليه بالبند (ه) وعلى نحو لا يحمل صفة الاتجار ، ويجوز في حالة شراء الأجهزة المنزلية المعمرة سداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الأخرى على ما يزيد على المبلغ المشار إليه ، وذلك بما لا يجاوز أربع مرات في العام الواحد مع إثبات ذلك على جواز السفر وشرط تواجد صاحب جواز السفر شخصياً» .

ثانيا / ٢ - (ج) : «ما يشترونه من الأسواق الحرة داخل الدائرة الجمركية وذلك خلال ٤٨ ساعة من وصول الراكب وفي حدود مبلغ ٢٠٠ دولار أمريكي في حالة عدم قيامه بالإعفاء المشار إليه بالبند (ب) وعلى نحو لا يحمل صفة الاتجار ، ويجوز في حالة شراء الأجهزة المنزلية المعمدة سداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الأخرى عن ما يزيد على المبلغ المشار إليه ، وذلك بما لا يجاوز مرتين في العام الواحد مع إثبات ذلك على جواز السفر وشرط تواجد صاحب جواز السفر شخصياً» .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ويلغى كل ما يخالفه من أحكام .

صدر في ٢٠٠٤/٤/٢٠

وزير المالية

دكتور / مدحت حساني